

20 منظمة تطالب الرئيس الفرنسي بإدانة سجل مصر الحقوقي خلال قمة السبعة



الخميس 22 أغسطس 2019 09:51 م

كتب: هشام الفاتح

أصدرت 20 منظمة حقوقية مصرية اليوم الخميس بياناً مشتركاً، طالبت فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بإدانة سجل مصر الحقوقي خلال قمة مجموعة السبعة المقرر عقدها في الفترة بين 24 إلى 26 أغسطس الجاري في فرنسا، تحت شعار "المعركة ضد اللامساواة"، بعد أن وجّه الدعوة لقائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي للحضور.

وأوضحت المنظمات في البيان، إن "عدد المصريين تحت خط الفقر زاد بوضوح طبقاً للإحصاءات المصرية الرسمية رغم أن الحكومة استعانت بمعايير أخف من التي استخدمها البنك الدولي الذي قال في 2019، إن نحو 60 في المائة من سكان مصر إما فقراء أو عُرضة للفقر".

ونوه البيان: "لم ينح المدافعون المصريون عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والنشطاء النقابيون والصحافيون وفاضحو الفساد والمنظمات النسوية والمنظمات المعنية بحقوق مجتمع الميم والمجتمع المدني عموماً، من الموجات الأخيرة من القمع الحكومي لقوى المعارضة".

وتابع البيان المنظمات "تم تأميم المجتمع المدني تماماً في مصر، وفي خضم أزمة حقوقية متصاعدة طرأت انتكاسات كبيرة على مسار حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية الصحافة. كما يعتبر المجال السياسي مقيداً للغاية، وخاصة بالنسبة للأحزاب السياسية".

وطالب البيان المشترك، ماكرون بحثً السيسي على إسقاط كافة الاتهامات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين المحتجزين تعسفاً، وإخلاء سبيلهم دون شروط، فضلاً عن إسقاط إجراءات المراقبة المسيئة اللاحقة للإفراج، والإفراج فوراً عن المعتقلين السياسيين الذين تم توقيفهم بسبب أنشطتهم السلمية، ووقف تنفيذ أحكام الإعدام، والتحقيق على الفور في جميع حالات الاختفاء القسري المبلغ بها، وإنهاء التعذيب.

وضمنت قائمة المنظمات الموقعة، مركز عدالة للحقوق والحرريات، ومركز أندلس، والشبكة العربية للمعرفة بحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وسيفيكوس، ولجنة العدالة، والمنبر المصري لحقوق الإنسان، والجهة المصرية لحقوق الإنسان، والشبكة الأورو-متوسطية للحقوق، ومبادرة

الحرية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة مدافعو الخط الأمامي، والمبادرة الفرنسية المصرية لحقوق والحريات، وجمعية منا لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ومراسلون بلا حدود، والرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، ومركز دراسات القانون والعدالة في المجتمعات العربية، وهيومن رايتس ووتش، والعمل المسيحي من أجل إلغاء التعذيب.

